المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

التقارب التركي المصري

مقدمة

شهدت العلاقات المصرية التركية تحولات مهمّة في السنوات الأخيرة بعد فترة من التوتر والتباعد. وبدأ التقارب بين البلدين يأخذ شكلاً أكثر وضوحاً مع بداية عام 2021، حيث أبدت كل من القاهرة وأنقرة رغبة في تحسين العلاقات وتجاوز الخلافات السابقة لتنطلق جولة من المحادثات وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين. علما وان من أبرز عوامل التوتر بين البلدين يمكن الإشارة لعلاقة أنقرة بحزب الحريّة والعدالة المصري والمواقف المختلفة تجاه عدد من القضايا الإقليمية، وخاصة الصراع في ليبيا والنزاع على الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط.

وبحسب التصريحات العلنية لمسؤولي البلدين، فإن التقارب يهدف إلى بناء أرضية مشتركة للتعاون، خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، والعمل على التوصل إلى توافق بشأن القضايا السياسية والأمنية التي كانت محور الخلاف في الماضي.

فبعد سنوات من تخفيض التمثيل الدبلوماسي، شهدت سنة 2023 إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكل كامل لتشهد العلاقات الدبلوماسية المزيد من التطورات الإيجابية. كما أن الاتصالات والزيارات المتكررة بين وزيريّ خارجية البلدين، تطرّقت لبحث عدة ملفات من بينها برنامج زيارة الرئيس السيسي المرتقبة إلى تركيا، و عبّدت الطريق أمام إجراء الرئيس التركي لاتصال هاتفي بنظيره المصري في ديسمبر الماضي قبل قيامه بزيارة رسمية في فبراير 2024 هي الأولى منذ 12 عاماً لرئيس تركي إلى القاهرة.

ويمكن تقسيم هذا التقارب الى أربع مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: الاتصالات الدبلوماسية السريّة:

حرص الطرفان على التكتّم بشأن اتصالات دبلوماسية جرت في عواصم دول أجنبية لجسّ النبض والتعبير عن رغبة كل منهما في فتح قناة حوار مباشر بينهما.

المرحلة الثانية: اللقاءات الاستكشافية:

شهدت القاهرة أول زيارة لوفد رسمي تركي في مايو 2021 برئاسة نائب وزير الخارجية التركي، لعقد اللقاء الأول مع نظيره في الخارجية المصري بهدف استكشاف طلبات كل طرف من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين. وتم عقد لقاء آخر في أنقرة في سبتمبر من نفس العام، شهد انتكاسة وتراجعًا في الموقف التركي أمام طلبات وشواغل الأمن القومي المصري، خصوصا بشأن تسليم المطلوبين للقضاء المصري من أفراد المعارضة الإسلامية المقيمين بتركيا وإيقاف بثّ برامج القنوات التلفزية و المنصات الإعلامية المناوئة للنظام المصري انطلاقا من التراب التركي، و ملف الأزمة الليبية وتحالفات الجانبان مع قوى الداخل الليبي.

المرحلة الثالثة: اللقاءات الرئاسية:

اكتسب التقارب التركي المصري أهمية كبيرة بعد لقاء الرئيس "السيسى" بالرئيس "أردوغان" على هامش افتتاح مونديال قطر لكرة القدم. ويمكن اعتبار هذا اللقاء بمثابة النقلة النوعية في العلاقات، حيث اتفق الرئيسان على احياء فكرة إنشاء مجلس للعلاقات الاستراتيجية ليؤطّر التعاون المستقبلي بين البلدين. كما تجدد اللقاء بين الرئيسين في نيودلهي على هامش قمة العشرين، ليسرّع مجددا في نسق المباحثات. وفتح التحرّك المصري الإنساني السريع لمدّ يد المساعدة لتركيا إثر زلزال 6 فبراير 2023 الباب على مصراعيه أمام تطبيع العلاقات، حيث ألجمت

هذه المساعدة الأصوات المعارضة للتقارب مع نظام الرئيس السيسي من داخل حزب الرئيس أردوغان. فمبادرة مصر بإرسال مئات الأطنان من المساعدات للشعب التركي بطائرات، إضافة إلى السفن والمستشفى الميداني لعلاج المصابين، كانت محل تقدير كبير في الداخل التركي ودوائر صنع القرار فيها.

المرحلة الرابعة: الزيارات الرسمية:

شهدت هذه المرحلة تبادلا للزيارات على مستوى وزراء الخارجية تُوّجِ بزيارة الرئيس التركي للقاهرة، في 14 فبراير2024، حيث مثلت الزيارة بداية لعهد جديد والانطلاق الفعلي في عمليّة تنقية العلاقات بين البلدين مما شابها من اختلاف و صراع.

المحور الأول: دو افع التقارب التركي المصري:

هناك عوامل عديدة تدفع للتقارب، حيث شهدت المنطقة تغيرات جيوسياسية كبيرة، مثل التغيرات في السياسية الأمريكية تجاه المنطقة، وتأثيرات الصراعات في سوريا وليبيا، مما دفع البلدين إلى إعادة تقويم مواقفهما. كما أن التحولات الاقتصادية والتجارية في العالم وبروز ملامح نظام عالمي متعدد الأقطاب، جعل من الضروري إعادة النظر في العلاقات البينية. وفي ظل تغيّر الوضع السياسي الداخلي للبلدين، وتأثيرات جائحة كوفيد على اقتصاديات الدول، و التكلفة المرتفعة للمعاداة، اقتنعت أنقرة و القاهرة بضرورة القيام بمساعي لتحقيق التقارب و حلّ المسائل المسببة للخلاف بينهما.

أولاً: دو افع تركيا للتقارب:

لأنقرة أسبابها الموضوعية في السعي لتطبيع علاقاتها مع دول المنطقة تحسّبا لما يخفيه المستقبل من أخطار وتقلّبات. كما أن التآكل المنطقي لشعبية حزب العدالة والتنمية بعد سنوات طويلة من الحكم فرضت على المسؤولين الأتراك مراجعة السياسة العامة للبلد واعتماد توجهات استراتيجية تتلاءم مع الواقع الجديد. ومن أهم الأسباب التي تدفع تركيا للتقارب مع مصر يمكن ذكر:

- تركيا تتوجّس خيفة من خطر العزلة الإقليمية إثر بروز تحالفات جديدة في المنطقة وسعي إسرائيل لتزعّم محور سياسي وعسكري جديد من الصعب على أنقرة أن تحصل فيه على مكان، على خلفية مواقفها عالية السقف من قضايا المنطقة ودعمها للإسلام السياسي. هذا ما دفع تركيا لتغيير أولوياتها السياسية فسعت إلى تحسين علاقاتها مع دول المنطقة للوصول لوضع جيوسياسي مريح.
- التفرّغ لملف الصراع مع اليونان وتكثيف الضغوطات لدفع أثينا للجلوس للتفاوض وتقديم تنازلات حقيقية، والتخلي عن سقفها العالي، في الملفات الخلافية المتصلة بالحدود في البحر المتوسط وبحر إيجة.
- حاجة تركيا لإيجاد صيغة توافق مع مصر في الملف الليبي، حيث يعتبر الصراع في ليبيا نقطة توتر بين البلدين.
- توجهات الادارة الأمريكية الحالية التي تحاول احتواء النفوذ الإقليمي التركي وإضعافه من خلال استبعاد تركيا من ملفات حيويّة كملف الأكراد في المنطقة.

- تراجع الاقتصاد التركي وحاجة أنقرة للسوق المصرية، فمصر هي من الأسواق القريبة والهامة كما أنها نقطة عبور مهمة لخطوط التجارة والطاقة.
- خسرت تركيا بعد الأزمة السورية بوابتها التجارية إلى العالم العربي. وقد شكلت "اتفاقية الخط الملاحي " مع مصر بديلاً للطريق السورية البرية لنقل البضائع التركية إلى دول الخليج. ومثّل اعلان مصر عدم نيتها تجديد الاتفاقية، بعد سقوط حكومة محمد مرسي، ضربة موجعة للاقتصاد التركي ودفع أنقرة الى اللجوء للموانئ السعودية للنقل بضائعها إلى دول الخليج.
- رغبة أنقرة في إعادة النظر في علاقتها مع المعارضة الإسلامية في مصر بعد انحسار تأثير الإسلام السياسي في المنطقة وفقدانه لشعبيته في أوساط الشعب المصري.

ثانياً: دو افع مصر للتقارب:

على غرار تركيا، لمصر أسبابها الموضوعية للتقارب مع أنقرة. ويمكن ذكر الأسباب التالية:

- الضغوطات الاقتصادية المتفاقمة والأوضاع المالية العسيرة لمصر، و انخفاض عملتها النقدية إلى مستويات قياسية إثر المعدلات المتزايدة وغير المسبوقة للتضخم، دفعت القاهرة لفتح باب الحوار مع أنقرة. فحاجتها الماسة إلى إيجاد بدائل تمكنها من سد عجز ميزانيتها، جعلها تتوجه الى الإعلان عن مناقصات للتنقيب على البترول والغاز في شرق المتوسط، وهو ما يعد أحد أبرز الدوافع التي تحرك تقاربها الأخير مع تركيا التي ستضمن استقرار الأوضاع في هذه المنطقة.
- خطورة التطورات الأخيرة على الساحة السودانية وما ترتب عليها من خلق حالة مشابهة للحالة الليبية وخوف السلطات المصرية من أن أزمة جديدة تكون بمثابة الخنجر في

الخاصرة الجنوبية لمصر، خاصة وأن الفاعل الرئيس فيها قوة إقليمية نافذة لها أجندة تتعارض مع مصالح مصر الأمنية و الحيوية.

- الصعوبات الميدانية في الملف الليبي والتوجّس من فقدان القاهرة للتأثير على حليفها المشير خليفة حفتر بعد أن أشارت تقارير موثوقة الى سعي اماراتي للتفرّد بدور ميداني فاعل في ليبيا، وذلك من أجل حلحلة الأوضاع من خلال تأجيج الصراع العسكري بين الشرق والغرب ودفع قوات الحليف حفتر للسيطرة على الجنوب الليبي بغاية تخفيف الضغط على قوات الدعم السريع في السودان. ولقطع الطريق أمام هذه المساعي. وتسعى مصر لتهدئة الأجواء بليبيا من خلال إنهاء الخلافات مع النظام التركي والتعاون معه في إيجاد صيغة تضمن مصالح البلدين.
- اختراق إسرائيل لشبكة التحالفات العربية لمصر وسعي الدولة العبرية لإزاحة القاهرة من لعب الأدوار الأولى في المسائل الجيوسياسية في المنطقة.
- الإرهاق الذي ميّز حالة الدبلوماسية المصرية في إدارة الملفات الإقليمية، مما دفع القاهرة إلى إعادة صياغة خارطة تحالفاتها الإقليمية والدولية وفق رؤى جديدة تفسح الطريق أمام بناء علاقات مع قوى إقليمية ودولية أخرى، لاسيما و أن تقارير ذات مصداقية قد أظهرت أن بعض تحالفاتها القديمة تنتهج سياسات ظاهرها التعاون والتنسيق مع مصر، لكنها لا تتحرج" سرا" في أخذ مواقف تتعارض بشكل واضح مع المصالح العليا للأمن القومي المصري، على غرار المواقف من الوضع في ليبيا، وإثيوبيا، والسودان، و منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

- الرغبة المصرية في الاستفادة من التقنيات التكنولوجية التركية المتطورة فيما يتعلق بالبحث الجيولوجي، المتعلق باكتشاف مكامن النفط والغاز وتحديد امتداداتها. بشكل يحقق لها إمكانية الاستفادة من صفقات التنقيب بما يسهم في سد العجز الذي تعاني منه.
- ضغوطات دولية على تركيا ومصر لتحسين علاقاتها من أجل تعزيز الاستقرار في شرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المحور الثاني: الملفات المطروحة على طاولة المفاوضات بين تركيا ومصر.

لا يشكّك أحد في صدق رغبة القيادة السياسية في البلدين بشأن التقارب وبناء جسور الثقة من أجل إيجاد الحلول للخلافات. فزيارة الرئيس التركي" رجب طيب أردوغان" لمصر في أكتوبر 2023، كرّست هذا التوجّه ورسمت الخطوط العريضة للمرحلة الجديدة في علاقات البلدين.

فخلال تلك الزيارة تم التوقيع على وثيقة تأسيس المجلس الأعلى للعلاقات الاستراتيجية. وهذا يمثّل في حد ذاته أحد أهم إنجازات المرحلة الحالية. ومن الضروري عدم التسرّع في الحكم على مآل هذا التقارب و إمكانية وصوله الى برّ الأمان. فالمستقبل المحتمل لهذا التقارب وحظوظ نجاحه مرتبط أشدّ الارتباط بمدى قدرة الجانبان على القبول بالقيام بتنازلات موجعة بشأن المسائل الخلافية والتعامل ببرغماتية مع الأوضاع العالمية الجديدة. ومن أهم هذه الملفات يمكن أن نشير لما يلي:

أولاً: الملفات السياسية.

1- ملف المعارضة الإسلامية المصرية المقيمة بتركيا: يمثّل ملف المعارضة الإسلامية المصرية المقيمة في تركيا أحد أهم الملفات المؤثرة في حظوظ نجاح أو فشل التقارب بين البلدين. وهو ملفٌ شكّل حجر عثرة أساسي أمام تطبيع العلاقات بين البلدين لما يزيد عن عشر

سنوات. ونجح الجانب التركي في توظيفه بحرفية كبيرة للضغط على القاهرة في عديد الملفات. كما استعملت أنقرة هذا الملف لاستمالة مصر وتشجيعها على مزيد التقارب من خلال التلميح بإمكانية كبح جماح أبرز رموز هاته المعارضة. فقد أعلنت الحكومة التركية، بعد أيام من زيارة الرئيس أردوغان إلى القاهرة في فبراير الماضي من العام 2024، عن إسقاط الجنسية التركية عن 50 شخصاً ينتمون للمعارضة الاسلامية المصرية. كما فرضت أنقرة عدّة قيود على القنوات التلفزية المعارضة للنظام المصري. لكن القاهرة ترى أن ذلك غير كاف، وتطالب بتسلّم عناصر المعارضة المصرية الذين صدرت في شأنهم بطاقات جلب قضائية وإيقاف بث جميع القنوات المعارضة لنظامها. مطالب مصر من الصعب على تركيا الاستجابة لها في ظلّ معارضة رموز حزب العدالة والتنمية للقيام بمزيد من التنازلات في هذا الملف.

2- الملف الليبي: يعتبر الصراع بالوكالة بين تركيا ومصر من الملفات الشائكة التي ألقت بظلالها على علاقة البلدين. فمصر وتركيا لديهما مصالح متعارضة في ليبيا، حيث تدعم كل دولة فصيلاً مختلفاً في الصراع الليبي. فمصر دعمت بقوة الجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر" في الشرق بينما دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا في الغرب. ومن الضروري الوصول الى تفاهمات تحترم مصالح الجانبين، خاصة و أن قوى أجنبية أخرى قد دخلت ميدانيا على الخط و عقّدت الأمور. فحجم التدخل الإقليمي والدولي في الملف الليبي يجعل من التقارب المصري التركي مسألة تثير قلق قوى أخرى قد تسعى" في إطار حماية مصالحها " إلى إعاقة أي خطوات مشتركة تقوم بها البلدان هناك. ويتوقع كثيرون أن تشهد الزيارة المرتقبة للرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تركيا الإعلان رسميا عن هذه السياسة المشتركة في الملف الليبي التي تطوي صفحة جلّ الخلافات السابقة.

3- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: سيؤثّر هذا الملف حتما على مستقبل العلاقات المصرية التركية. فالعدوان سبّب الاحراج لنظامي البلدين أمام الرأي العام الداخلي. فالتبعات الجيوسياسية للعدوان ستلقي بظلّها على تطوّر وتيرة التقارب بين البلدين، خاصة وأن أنقرة قد صعّدت من تصريحاتها ضد إسرائيل واختارت المواجهة الإعلامية مع الحكومة الإسرائيلية في حين اختارت القاهرة التضامن مع سكان غزّة وتفادي اغضاب حكومة نتانياهو في نفس الوقت. كما اجتمع مسؤولو استخبارات وخارجية البلدين بهدف الوصول إلى تصوّر مشترك بشأن الأزمة الممتدة منذ مطلع أكتوبر الماضي وتطوراتها، حيث أسفرت اللقاءات عن اتفاق على توحيد مواقف الدولتين من المشهد الميداني وتطوراته. وسيسعى الجانبان الى العمل على احتواء الردود الشعبية التركية والمصرية المناهضة للتعاون مع إسرائيل في انتظار هدوء الوضع والعودة لمرحلة ما قبل العدوان الإسرائيلي على غزّة.

4- رغبة إسرائيل اقامة محور سياسي وعسكري مع دول عربية: من الواضح أن مثل هذا المشروع سيكون له عواقب وخيمة على الوضع الجيوسياسي للبلدين. ومن المستبعد أن تنخرط أنقرة في مشروع يضعف من تأثيرها الإقليمي بينما ستتبع القاهرة مقاربة حذرة تراوح بين الرفض والقبول لحلف جديد في المنطقة يحدّ من دورها الإقليمي.

5- الملف السوري: بعد التباعد والاختلاف العميق بشأن الأزمة السورية، تم تسجيل بعض التوافق بخصوص هذا الملف. ويعود هذا التقارب الى تغيير تركيا من مقاربتها الجديدة في التعامل مع النظام السوري ورغبتها في القطع مع سياستها السابقة وتغليب التحرّك السياسي على الحلّ العسكري في معالجة هذه الأزمة. ومن المنتظر أن تجد أنقرة صعوبات كبيرة في اقناع القاهرة بوجاهة مقاربتها الجديدة، خاصة وأن مصر لا تنظر بعين الرضا لدعم تركيا للمعارضة السورية و محاولاتها المتكررة فرضهم في أي حل مستقبلي للازمة السورية. كما أن القوى الدولية الأخرى المتدخّلة في سوريا لن تترك

للبلدين مجال مناورة واسع يتيح لهما التفرّد بمعالجة الوضع السوري وتطبيق ما سيتمّ التفاهم بشأنه في هذا الملف.

6- ملف الخلاف التركي-اليوناني-القبرصي: ترغب تركيا من تقاربها مع مصر في أن تعمل القاهرة على تحسين العلاقات التركية اليونانية والقبرصية، وأن تستثمر علاقاتها الجيدة معهما في إجراء مفاوضات برعاية القاهرة للوصول إلى حلول في مسألة ترسيم الحدود البحرية التركية مع قبرص واليونان، وذلك لإحداث تهدئة في منطقة شرق المتوسط من جهة، و تخفيف الضغط المسلّط عليها من قبل الإتحاد الأوربي بشأن هذه المسألة. ويعد هذا الملف من أهم ملفات عمل مجلس العلاقات الاستراتيجية بين البلدين في المستقبل. وحسب المعطيات المتوفّرة، فان مصر لا تمانع في القيام بهذا الدور في ظلّ تشابك مصالحها مع هذه الدول.

7- ملف التعاون العسكري: لم تغفل الدولتان أهمية تعزيز التعاون بينهما في المجال الدفاعي والعسكري، والذي اتخذ أشكالاً عديدة بدأت بموافقة أنقرة على "تزويد مصر بطائرات مسيرة" دون طيار من طراز "بيرقدار"TB2 ، كما قدَّمت تركيا وعداً ببحث إمكانية التعاون مع الجانب المصري في مجال تصنيع المسيرات. وامتدت مظاهر هذا التعاون إلى مشاركة عدد من الشركات التركية العاملة في مجال "الصناعات الدفاعية"، لأول مرة في المعرض الدولي للصناعات الدفاعية والعسكرية (إيديكس 2023). لكن كبار قادة الجيش في البلدين وضعوا خطوطا حمراء للتقارب يصعب تجاوزها من قبل السياسيين الذين سيحاولون التحرّك داخل المربّع المتاح. علما وأن الجيش المصري يتابع بحذر محاولات الجيش التركي إيجاد موطن قدم له في منطقة القرن الإفريقي، ونشاط القوات التركية والميليشيات شبه العسكرية المرتبطة بأنقرة في التراب الليبي.

8- ملف التوسّع التركي في افريقيا: حسب ما تسرّب من أخبار المحادثات، فإن مجال التعاون الأمني والاقتصادي التركي في افريقيا سيحتلّ مكانة مرموقة في العلاقات المستقبلية بين

القاهرة وأنقرة. وتهدف مصر لتحويل التواجد التركي بالقارة إلى نقطة قوة لها والاستفادة منه في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الافريقية. ومن هذا المنطلق سيعمل مجلس العلاقات الاستراتيجي على فتح قنوات للتعاون الاقتصادي والأمني في القارة، كما سيتم التعاون التركي المصري في قضية سد النهضة بإثيوبيا، والعمل من أجل استقرار الصومال ضد المحاولات الإثيوبية لتقسيم هذا البلد و إنشاء ميناء بحري على أرض صومالي لاند.

ثانياً: الملفات الاقتصادية:

تشكل الملفات الاقتصادية جزءاً أساسياً من المرحلة الجديدة في العلاقات بين تركيا و مصر، في ظل الصعوبات التي أنهكت اقتصاد كل منهما. ومن الواضح ان هذه الملفات ستكون بمثابة الحافز الرئيسي لدفع عجلة التقارب بين البلدين. فبعد فترة من التوترات السياسية، عاد التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما ليكون بمثابة القاطرة التي ستجرهما للتطبيع الكامل للعلاقات. وبرز ذلك في عدد من "المؤشرات"، أبرزها تطوّر حجم التبادل التجاري بين الدولتين في خلال عام 2023، والربع الأول من العام 2024، لمستويات هي الأعلى منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في عام 2005. فبخلاف الغاز والمنتجات البترولية، بلغ حجم التبادل التجاري للمنتجات السلعية في عام 2023 نحو 5.875 مليار دولار " وبلغ حجم صادرات مصر 2.934 مليار دولار ". و بلغ حجم التبادل بين الدولتين في خلال الربع الأول من العام الجاري 2024 نحو 1.746 مليار دولار، و بلغ حجم صادرات مصر 874 مليون دولار، بينما بلغ حجم وارداتها 872 مليون دولار، لتحتفظ مصر بمركزها " كأول شريك تجاري لتركيا في أفريقيا".

وتسعى أنقرة لاستغلال الفرص الاقتصادية الكبيرة التي تتوفّر في مصر وعودة المبادلات التجارية لمستوياتها القديمة. فزيارة الرئيس التركي أردوغان لمصر في أكتوبر 2011، شهدت توقيع 10 اتفاقيات للتعاون في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم، وعملت على رفع حجم التبادل التجاري بينهما من 3.5 مليار دولار إلى 10 مليار دولار عام 2015. لكن توتّر العلاقات في ذلك الوقت أسقط كل تلك الحسابات. و يسعي الجانبان إلى الوصول بحجم التبادل التجاري بينهما إلى 15 مليار دولار خلال خمس سنوات، و20 مليار دولار خلال 10 سنوات القادمة، والعمل على استعمال العملات المحلية لتخفيف الضغط على العملة الوطنية.

ويحتاج كل بلد للبلد الآخر لتأمين مرور سلعهما، حيث يتحكم كل منهما في أهم الممرات البحرية الدولية، وهما قناة السويس ومضيق البسفور.

كما يعتبر ملف غاز المتوسّط من أبرز دوافع تركيا للتقارب مع مصر، حيث تسعى أنقرة الى الحصول على حصّة في حقول الغاز المتدفقة من أعماق البحر المتوسط. فمصر باكتشافها لحقل نفط عام 2015 بجرفها القاري، أصبح لها وزن إقليمي في مجال الطاقة. وقيامها بتدشين منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تحول لمنظمة رسمية في سبتمبر 2020، ليكون بذلك من المنظمات الدولية الهامة في مجال الغاز على المستوى العالمي، يمثّل في حد ذاته تطلّع القاهرة لاحتلال مكانة مرموقة ضمن منتجي الغاز في العالم. و من المنتظر إقامة شراكة مثمرة بين البلدين من أجل البحث و التنقيب على النفط و الغاز المنطقة خلال السنوات القادمة.

ثالثا: حسابات المكسب والخسارة في التقارب التركي المصري:

التقارب التركي المصري هو مسألة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وإقليمية معقّدة، حيث تنطوي على حسابات المكسب والخسارة لكلا البلدين سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي. فتركيا المهوسة

بلعب الأدوار الأولى على المستوى الإقليمي، تسعى من خلال تقاربها مع مصر الى تعزيز موقفها في ملفات إقليمية مهمة مثل ليبيا وشرق المتوسط. كما قد يؤدي هذا التقارب إلى التخفيف من حدة التوترات مع دول الخليج التي تعتبر مصر حليفاً رئيسياً لها. وللتقارب كذلك انعكاسات إيجابية عل اقتصاد تركيا الذي يحتاج لجرعة اكسجين ضرورية في ظل الأوقات العصيبة التي يمرّ بها. فتحسين العلاقات مع مصر سيفتح المجال أمام زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة. لكن هذا التقارب يتطلب من تركيا القيام بتنازلات موجعة، خاصة فيما يتعلق بالسياسة التركية في ليبيا أو دعم المعارضة المصرية. فقد يتعرض الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" لضغوط داخلية من رموز حزبه أو بعض مؤيديه الذين قد يرون في التقارب تنازلاً عن المبادئ.

وعلى الجانب الآخر، فلمصر نفس التطلعات الإقليمية في ظلّ المتغيرات في المنطقة وتزايد الأخطار وانعدام الاستقرار الإقليمي. وهي ترى في التقارب مع تركيا فرصة حقيقية لتهدئة التوترات وتعزيز الاستقرار، والحفاظ على مصالحها الجيوسياسية خاصة في ملفات مثل ليبيا وشرق المتوسط. كما سيسهم ذلك في تقوية دورها الدولي وتعزيز موقفها في المحافل الدولية وخلق توازن في علاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى. ويؤكّد الشق الداعم للتقارب داخل الدوائر الرسمية المصرية أن الانعكاسات الإيجابية على الاقتصاد المصري من خلال انتعاش المبادلات الاقتصادية تجعل من التقارب مع تركيا وتطبيع العلاقات معها أولوية في الوقت الراهن.

لكن هذا التقارب سيجبر مصر كذلك على اتخاذ قرارات موجعة والتنازل عن بعض المطالب السياسية تتعلّق بملفات حسّاسة مثل الملف الليبي أو المعارضة السياسية المقيمة بتركيا. ومن الضروري الأخذ بعين الاعتبار رد فعل حلفاء مصر الذين يدفعون القاهرة للتشدّد في ملف محاربة الإسلام السياسي وقد ينظرون بعين الريبة إلى مثل هذا التقارب الذي يتطلب توازناً دقيقاً لتجنب الخسائر المحتملة، خاصة فيما يتعلق بالمواقف السياسية والمصالح الوطنية.

المحور الثالث: مستقبل العلاقات المصرية – التركية:

مستقبل تطبيع العلاقات التركية المصرية مرتبط بعدة عوامل سياسية واقتصادية وإقليمية. كما أن حسابات المكسب والخسارة لكلا الدولتين، والتزام الدولتين بالمرونة اللازمة لإنجاح مسار التطبيع، ستحدد طبيعة التقارب بين مصر وتركيا. ومن المرجّح مُضي مصر وتركيا قُدُماً نحو تطبيع العلاقات بينهما، ولكن في شكل تدريجي قد يقود في نهاية المطاف لنوع من التحالف "شبه الاستراتيجي". ومن المحتمل أن يتمّ التركيز على تقريب وجهات النظر في الملفات الاقتصادية، بما فيها ملف الطاقة، والملفات الإقليمية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والأزمة الليبية.

وفي ظل نجاح الرئيس السيسي في تثبيت أسس حكمه وانحسار تأثير المعارضة الاسلامية داخل مصر و تراجع شعبية الرئيس اردوغان، فمن المنتظر أن تحاول مصر العمل على جعل مسار التطبيع يتخذ طابعاً تدريجياً. كما أن المخاوف لا تزال تسيطر على الجانبين من الاندفاع نحو التطبيع الكامل، خصوصاً وأن ثمة تضارب في مصالحهما واختلاف في المواقف بشأن بعض الملفّات.

و هذا ما يفسّر عدم إقدام كلا الدولتين على المضي سريعاً نحو التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية و التريّث بشأن تحول علاقاتهما لشراكة أو تحالف استراتيجي. ففي ظل وجود حزمة من المحددات تتقدمها المخاوف التي لا تزال تنتاب الطرفين بشأن التطبيع الكامل مع "بلد" كان يُتعامَل معه قبل عامين على أنه "مُعادٍ"، من المستبعد الوصول سريعا لمستوى استراتيجي للتعاون. فمصر مازالت تتحفظ على التطبيع العسكري مع تركيا لأسباب سياسية وأمنية. وتتحول المخاوف في بعض الأحيان إلى عوائق تَحولُ دون إقدام أي طرف على فتح المجال للتنسيق أو التعاون مع الطرف الآخر، كما هو الحال في ملف السودان وملف الطاقة بليبيا على سبيل المثال. كما أن التوجهات الأيديولوجية بين النظامين التركي والمصري ستمثّل حجر عثرة أمام التطبيع الكامل.

و خلافا لما يراه البعض، فأن عودة التوتر بين البلدين مجدداً تبقى فرضية غير واردة ، نظراً لتغيُّر السياق الإقليمي وانتهاء حالة الاستقطاب التي سيطرت على المنطقة لسنوات، فضلاً عن عدم تجاوز كلٍّ من مصر وتركيا للصعوبات الاقتصادية التي شكلت محدداً رئيساً لاستعادة علاقتهما، وهو ما يتزايد تأثيره تدريجياً مع تحقيق كل طرف لمزيد من المكاسب كلما تحسَّنت العلاقات الثنائية وعرفت مزيداً من التطور. يُضاف إلى ذلك، تراجُع قدرات كلا الدولتين على الاستمرار في الصراع والمُشاحنَة، خاصة مع عدم وجود محفزات لذلك في ظل ما تعانيه المعارضة الإسلامية المصرية من ضعف وانحسار لقدراتها على تهديد نظام حكم الرئيس "عبد الفتاح السيسي."
فصعوبة وتشعّب قضايا المنطقة، والتي يصعب على أي دولة مواجهاتها بشكل منفرد، جعل من التنسيق الإقليمي ضرورة مهمة لحل معظم قضايا المنطقة المؤثرة على مصر وتركيا. كما أن سنوات القطيعة مع مصر أدت لإضاعة الاقتصاد التركي لفرص كثيرة، وذلك لما شهدته مصر في خلال سنوات القطيعة من حركة بناء وتنمية شاملة، ولم تمنح مصر خلال تلك الفترة أي مشاركة للشركات التركية التي كان بإمكانها جني عشرات المليارات من توسيع النشاط والتعاون مع الدولة المصرية.

وللتقارب التركي المصري انعكاسات جيوسياسية مهمة على البلدين وعلى الشرق الأوسط والعالم. فيمكن أن يعزز الاستقرار الإقليمي وأن يسهم في تهدئة التوترات في مناطق مثل ليبيا وشرق البحر المتوسط، من خلال التنسيق بينهما من أجل الوصول إلى حلول وسطية. ويمكن للتحالفات المتجددة بين تركيا ومصر ي أن تعيد تشكيل التوازنات الإقليمية، خاصة مع وجود قوى إقليمية أخرى مثل إيران والسعودية و إسرائيل، مما قد يؤثر على معادلات النفوذ الإقليمي ويزيد من تعقيد الديناميكية الجيوسياسية.

و قد يؤدي هذا التقارب إلى مزيد من التقارب العربي التركي، و يسهم في تعزيز العلاقات بين تركيا والدول العربية بشكل أوسع، مما يؤدي لبروز تحالفات جديدة أو إعادة تنشيط التحالفات

القديمة، وهو ما سيعزز من وحدة الموقف العربي التركي في مواجهة التحديات المشتركة. وبشكل عام، يمكن أن يؤدي إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية للشرق الأوسط، مع تأثيرات محتملة على الاستقرار والتوازنات الإقليمية والدولية./.